National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها موسكو في سوريا لن تنجح بأوكرانيا 3

ستراتفور..... 3

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستخسر أكثر من غيرها إذا تعثرت مبادرة نقل الحبوب الأوكرانية 5

معهد واشنطن..... 5

روسيا و إيران حلفاء غير عاديين في سوريا وأوكرانيا.. 140 مليون يورو وغنائم غربية مقابل طائرات انتحارية 9

الغارديان 9

قائد قوات بوتين يجني أموالاً طائلة من سوريا 11

مؤسسة أليكسي نافالني 11

حرب بلا نهاية: مَن سيكون صانع الملوك في سورية عام 2022؟ 13

تي آر تي وورلد 13

بوتين بدأ في تكرار ما جعله يكسب الحرب منذ 7 سنوات..... 16

نيويورك تايمز 16

التغيير في إيران يمكن أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط 18

الإيكونيميست..... 18

الرحّالة الأجانب يطبعون مع النظام.. سوريا ليست آمنة 21

الاندبندت.....21

في مستقبل براغماتية "الجولاني" في إدلب وعفرين 23

معهد واشنطن.....23

إبقاء القوات الأمريكية في سوريا 26

فورين افيرز.....26

المبعوثة الأممية تحث على رفع العقوبات التي تضر بالمدنيين السوريين.....29

اسوشيد بريس 29

ملاحظة: جميع المواد والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها موسكو في سوريا لن تنجح بأوكرانيا

ستراتفور

(اللغة الإنجليزية) 07 تشرين الثاني 2022

نص المقال: نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية الأميركي -في موقعه الإلكتروني- تقييما لسير الصراع في أوكرانيا يتوقع استمرار روسيا في تبني الإستراتيجية العسكرية التي طبقتها في سوريا في حربها ضد أوكرانيا. وأبرز تقرير المركز المعروف اختصارا بـ"ستراتفور (Startfor) "أن تلك التكتيكات العسكرية قد تشمل إفراغ المدن من سكانها واستخدام الأسلحة المحظورة.

لكن ستراتفور يرى أن انتهاج سياسة الأرض المحروقة لن يحدث تحولا إستراتيجيا في الحرب ما لم يتوقف الدعم الغربي لكييف، الأمر الذي سيدفع الجيش الروسي إلى زيادة وتيرة هجماته التي تستهدف البنية التحتية المدنية والمدنيين الأوكرانيين.

وقد عينت روسيا في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي قائدا عسكريا جديدا لقواتها في أوكرانيا هو الجنرال سيرغي سوروفيكين الذي كانت آخر مهمة عسكرية له هي قيادة العمليات العسكرية الروسية في سوريا.

ويشير تقرير ستراتفور إلى أن روسيا صعّدت بالفعل هجماتها ضد البنية التحتية المدنية في أوكرانيا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي بعد تولي سوروفيكين القيادة، وكثفت استهداف محطات الطاقة، متسببة بذلك في انقطاع واسع النطاق لخدمات الكهرباء، كما عادت لتقصف العاصمة كييف لأول مرة منذ شهور.

وخلال الأسابيع الأولى من الحرب لم يستهدف القصف الروسي سوى عدد محدود من الأهداف المدنية، ويُرجع تقرير ستراتفور ذلك إلى اعتقاد موسكو حينها أن الحكومة الأوكرانية ستنهار بسرعة.

لكن ذلك تغير بعد هزيمة القوات الروسية في كييف في مارس/آذار الماضي، فقد بدأت موسكو حملة مكثفة وواسعة النطاق ضد المدنيين الأوكرانيين أصبحت مع مرور الوقت أكثر شبها بحملاتها العسكرية في سوريا والشيشان، وفق ستراتفور.

وقال المركز الأميركي إن الجيش الروسي يتبع إستراتيجية عسكرية جربها من قبل تهدف إلى إحباط معنويات المدنيين في شتى أنحاء أوكرانيا وتهجيرهم مستخدما في ذلك الطائرات المسيرة التي زودته بها إيران مؤخرا.

وخلص تقرير ستراتفور إلى أن تلك الإستراتيجية ستأتي بنتائج عكسية، وتوقع أن يؤدي استهداف روسيا البنية التحتية المدنية والمدنيين العزل إلى زيادة عزم الأوكرانيين على مواصلة القتال وتعزيز إصرار حلف شمال الأطلسي "ناتو (NATO) "على الاستمرار في تقديم الدعم العسكري لكييف. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: ستراتفور

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستخسر أكثر من غيرها إذا تعثرت مبادرة نقل الحبوب الأوكرانية

معهد واشنطن

آنا بورشفسكايا, لويس دوجيت-جروس, سابينا هينبرج

(اللغة الإنجليزية والعربية) 08 تشرين الثاني 2022

نص المقال: ستستمر روسيا في استخدام ممرات البحر الأسود كوسيلة ضغط، لذلك يجب على الدول الغربية وشركائها إعداد طرق بديلة ومساعدات أخرى كأسلوب للضغط المضاد.

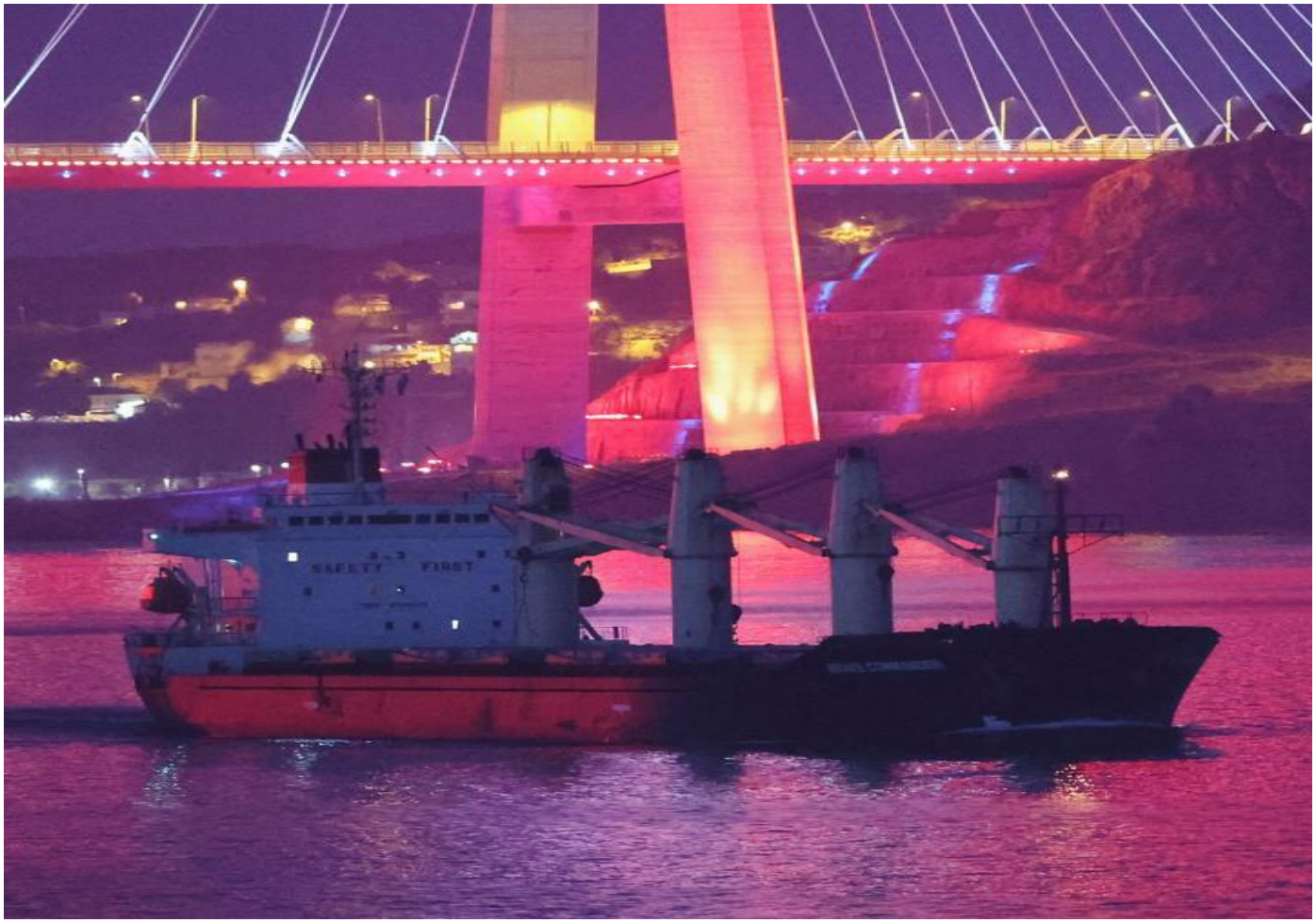

في 29 تشرين الأول/أكتوبر، علّقت موسكو لفترة وجيزة مشاركتها في تنفيذ "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" بعد أن تعرضت السفن الحربية الروسية لهجوم في ميناء سيفاستوبول في القرم. وكان ذلك يعني عملياً إيقاف مشاركتها لفترة موقتة في جوانب رئيسية من الاتفاق، مثل إجراء عمليات تفتيش متعددة الجنسيات لسفن الحبوب وتحديد الجدول الزمني لوصول سفن جديدة إلى الموانئ الأوكرانية - وهي عوامل

يمكن أن توقف المبادرة إذا علقت روسيا مشاركتها إلى أجل غير مسمى واستأنفت حصارها البحري. وزعمت موسكو عند إعلان قرارها أن الهجوم كان "عملاً إرهابياً نفذه نظام كييف بمشاركة خبراء بريطانيين ضد سفن من أسطول البحر الأسود وسفن مدنية ضالعة في أمن ممرات الحبوب" - رغم أن الحادث جرى فعلياً بعيداً عن أيٍ من الممرات الإنسانية التي توسطت فيها "الأمم المتحدة" وتركيا هذا الصيف.

ولحسن الحظ، تجاهلت سفن النقل قرار روسيا إلى حدٍ كبير واستمرت في تسليم الحبوب، وسرعان ما تراجع الكرملين عن تعليق مشاركته في هذه العملية. غير أن الحادثة لم تكن سوى واحدة من سلسلة الجهود التي تبذلها روسيا لاستخدام اتفاقية الحبوب كسلاح، ويمكن تَوقُّع المزيد من هذه الجهود عندما يحين موعد تجديد "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من واقع أن وزراء خارجية "مجموعة السبع" قد دعوا لتمديدها. وإذا نجحت موسكو في تقويض الاتفاق، فسوف تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص.

أزمة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أزمة حادة

عندما غزت روسيا أوكرانيا وحاصرت موانئ البلاد المطلة على البحر الأسود، اتخذت موقفاً تمثّلَ في منع تسليم حوالي 25 مليون طن متري من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الأساسية إلى الأسواق الدولية، مما أدى إلى حدوث أزمة غذائية عالمية. وفي ظل عدم ضبط الوضع، شكّل ذلك إنذاراً بحدوث اضطرابات اجتماعية وضغوط أخرى في بعض المناطق مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي هي عرضة بشكل خاص للعلاقة الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والضروريات الأخرى.

ويدرك الرئيس فلاديمير بوتين جيداً نقطة الضعف هذه، وقد حاول مراراً وتكراراً استخدامها لممارسة الضغط على الغرب. وتؤمّن روسيا وأوكرانيا ثلث صادرات العالم من القمح والشعير، وخُمس صادراته من الذرة، ونصف صادراته من زيت عباد الشمس، وجزء كبير من الأسمدة. وتعتمد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص على هذه الإمدادات وكانت تعاني بالفعل من ارتفاع أسعار الحبوب قبل الحرب، ويرجع ذلك أساساً إلى مزيج من الجفاف والصدمات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. وأدّى غزو أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل أكبر، مثيراً المخاوف بشأن إمكانية نفاد بعض المواد الغذائية الأساسية مثل القمح من بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية المطاف. ومما يثير القلق بشكل خاص هو وضع الدول التي تعاني مسبقاً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهي أفغانستان ومصر ولبنان وليبيا والصومال وسوريا وتونس واليمن.

"مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" والعرقلة الروسية

في 22 تموز/يوليو، وقّعت روسيا وأوكرانيا "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" في اسطنبول، فيما اعتبرت "الأمم المتحدة" والدول الغربية المتحالفة أن ذلك يشكل جزءاً من جهدٍ أوسع نطاقاً يهدف إلى الحد من آثار الغزو على أسواق الغذاء العالمية. وأنشأت الأطراف "مركز تنسيق مشترك" في اسطنبول لتنفيذ الاتفاق وتفتيش سفن نقل الحبوب، ووعدت موسكو بفتح ثلاثة موانئ على البحر الأسود والسماح بمرور سفن الحبوب على طول الممرات البحرية المتفق عليها. وفي المقابل، وقعت "الأمم المتحدة" مذكرة تفاهم منفصلة مع موسكو بشأن صادرات الحبوب والأسمدة، تنص على أن الدول الأعضاء ستعمل على إعفاء هذه السلع من العقوبات. وكانت مواد الأسمدة ذات أهمية خاصة لروسيا لأنها أكبر مُصدِّر في العالم لتلك الضرورة الزراعية.

لكن بعد مضي أقل من أربعٍ وعشرين ساعة على توقيع الاتفاق، قوضته روسيا بإطلاقها أربعة صواريخ بعيدة المدى على ميناء أوديسا الرئيسي للحبوب. وعلى الرغم من أن الضربات لم تلحق الضرر بصوامع الحبوب في المدينة أو تُغلق شحناتها، إلا أن الرسالة كانت واضحة: الكرملين كان قادراً على عرقلة "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" وراغباً في القيام بذلك في أي وقت يشاء. وفي الواقع، استمر في التهديد بالانسحاب من الاتفاق في الأشهر اللاحقة.

وفي أيلول/سبتمبر، وضعت موسكو الاتفاقية قيد المراجعة، مدّعية أن الحبوب كان يتم شحنها إلى أوروبا وليس إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والأهم من ذلك هو أن هذه المناورة حدثت في سياق نجاح الهجوم المضاد الذي شنته أوكرانيا في خاركيف.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، زعمت موسكو، دون أي دليل، أن الغرب لم يلتزم بتعهداته فيما يتعلق بإعفاءات الأسمدة. ثم حذر المسؤولون الروس من أن تمديد الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر سيعتمد على الغرب "لضمان التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً."

من هي الدول المستفيدة؟

حتى وسط العرقلة الروسية، تم تنفيذ "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" بنجاح، وساعدت هذه المبادرة في خفض أسعار المواد الغذائية. ومنذ أوائل آب/أغسطس، تم شحن ما يقرب من 10.1 مليون طن متري من المواد الغذائية من موانئ أوديسا وتشورنومورسك ويوجني/بيفديني. واستفادت 70 في المائة من البلدان غير الغربية من هذا الكمية، وذهب ثلثها تقريباً إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحصلت تركيا ومصر وليبيا وإسرائيل وتونس والجزائر وإيران على أهم الكميات في المنطقة وفقاً لهذا الترتيب. وكانت أفغانستان واليمن، وهما دولتان تعانيان من أزمات إنسانية حادة، من بين الدول المستفيدة أيضاً، وكذلك العراق ولبنان والمغرب وعمان والسودان.

وتم تسليم شحنات غذائية إضافية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر "ممرات التضامن" التابعة لـ"الاتحاد الأوروبي"، وهي مجموعة من الممرات الإنسانية البرية التي تم إطلاقها في أيار/مايو. ولا يُظهر هذا التفصيل سوى جزء من الواقع، لأنه لا يأخذ في الاعتبار الحبوب المرسلة أولاً إلى موانئ بلدان ثالثة ثم يُعاد تصديرها إلى المنطقة. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، بلغ إجمالي كمية الحبوب المنقولة عن طريق البر والبحر 22 مليون طن متري - منها ما يقرب من 12.5 مليون عبر "ممرات التضامن في "الاتحاد الأوروبي" و 10 ملايين عبر "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب". ووفقاً للأرقام الصادرة عن "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، فقد أدت هذه الجهود فعلياً إلى سد الفجوة بين شحنات الحبوب الأسبوعية في فترة ما بعد الحرب وما قبلها، وساعدت على انخفاض مؤشر أسعار الغذاء لـ "منظمة الأغذية والزراعة" لمدة ستة أشهر متتالية، وقللت أيضاً من تقلبات الأسعار.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تظل عرضة للخطر

على الرغم من أن "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" تمثّل 40 في المائة فقط من الحبوب الأوكرانية المنقولة، فإن تعليقها مجدداً سيؤدي إلى حدوث آثار متلاحقة في جميع أنحاء الأسواق العالمية، مما يؤدي على الأرجح إلى تفاقم أزمات الغذاء المختلفة. على سبيل المثال، ازدادت أسعار القمح بموجب عقود الحبوب الآجلة الأكثر تداولاً في بورصة شيكاغو بنسبة 6 في المائة في اليوم التالي بعد انسحاب روسيا لفترة وجيزة من المبادرة. ويمكن أن تتأثر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمثل هذه الاضطرابات أكثر من المناطق الأخرى، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقاط

ضعفها الداخلية المذكورة أعلاه، وأيضاً لأنها تعتمد كثيراً على محاصيل الحبوب الأوكرانية التي من المتوقع أن تنخفض في 2023-2024 بسبب الحرب.

ويُعد الحفاظ على "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" أمراً مهماً أيضاً لموازنة عوامل مثل تغير المناخ، وسوء الإدارة، وزيادة الطلب العالمي، وحظر تصدير المواد الغذائية؛ وستواصل جميع هذه العوامل الضغط التصاعدي على أسعار السلع الغذائية بغض النظر عما يحدث في أوكرانيا. وبالإضافة إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في لبنان وسوريا واليمن، فإن أي زيادات أخرى في الأسعار ستضر ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعاني حالياً من الجفاف (مثل المغرب وتونس) أو من ارتفاع الأسعار القائم مسبقاً (على سبيل المثال، إيران والصومال والسودان). وعكَسَ بيان المجموعة الذي صدر في أعقاب القمة الأخيرة لـ "الجامعة العربية" في الجزائر العاصمة، خطورة الوضع، داعياً إلى العمل الجماعي لمواجهة أزمتي الغذاء والطاقة.

توصيات في مجال السياسة العامة

يكاد يكون من المؤكد أن روسيا ستستخدم الموعد النهائي لتجديد "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" في 19 تشرين الثاني/نوفمبر لزيادة الضغط على الغرب و "الأمم المتحدة" وتركيا، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقية المنفصلة بشأن صادرات الأسمدة. وقد وجدت موسكو نفسها خاسرة عندما حاولت الاستفادة من تعليق مؤقت في تشرين الأول/أكتوبر، لكن يجب اعتبار هذه المناورة مجرد تكتيك آخر في لعبة أكبر. وفي المرحلة القادمة، يجب على الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" والشركاء الآخرين التركيز على رفع التكلفة السياسية لموسكو إذا انسحبت مجدداً من "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب."

أولاً، على هذه الأطراف تصعيد الجهود المرتبطة بحرب المعلومات من خلال تسليط الضوء على فوائد "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب"، لا سيما على واقع أنها تعود بالمنفعة على الدول غير الغربية بشكل غير متناسب. يجب استخراج البيانات ونشرها حول حجم المواد الغذائية الأساسية التي يُعاد تصديرها من تركيا و[دول] "الاتحاد الأوروبي" (من بين حكومات أخرى) إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. إن التذكير بأن "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب" هي مبادرة لاستقرار السوق من شأنه أن يساعد أيضاً في تحديد فوائدها العالمية.

ثانياً، يجب ألا يفترض الغرب أن روسيا ستوافق تلقائياً على تجديد الاتفاق. فالكرملين يحرص دائماً على استخدام الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحسين موقفه التفاوضي في مجالات أخرى. ولكي يضع الغرب نفسه في موقع قوة، عليه أن يبدأ فوراً بتعزيز السبل البديلة لتسليم الحبوب، بما فيها مشروع "طريق الدانوب للحبوب". وعلى الرغم من أن هذا البديل أقل كفاءة، إلا أنه يوفر "خطة ب" قابلة للتطبيق إذا حاولت روسيا الاستفادة من تعليق آخر لـ "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب". يجب أن تستمر الجهود أيضاً لزيادة حجم الحبوب التي تمر عبر الممرات الأرضية مثل "ممرات التضامن" في "الاتحاد الأوروبي."

وعلى نطاقٍ أوسع، على الغرب أن يبحث عن طرق أخرى لتحسين الأمن الغذائي ومعالجة المخاطر المتزايدة للركود العالمي. لقد وجد العالم نفسه غير مستعد إثر الغزو الروسي، ولكن بعد مرور عام تقريباً، أصبح من الواضح أن آثار الحرب ستكون عالمية وطويلة الأمد. وبناءً على ذلك، يجب وضع الخطط اللازمة لمعالجة هذه الآثار عاجلاً وليس آجلاً.

المصدر: معهد واشنطن

روسيا و إيران حلفاء غير عاديين في سوريا وأوكرانيا.. 140 مليون يورو وغنائم غربية مقابل طائرات انتحارية الغارديان

مارتن شولوف

(اللغة الإنجليزية) 11 تشرين الثاني 2022

خلاصة المقال: نشرت صحيفة "الغارديان" تقريرا لمراسلها في الشرق الأوسط مارتن شولوف، قال فيه إن إيران وروسيا وجدتا أرضا مشتركة في الحروب الجارية في سوريا وأوكرانيا.

فعندما وصلت طائرة روسية إلى طهران محملة بـ140 مليون يورو، وشحنة من الأسلحة الغربية التي غنمها الجيش الروسي في أوكرانيا، مقابل تقديم شحنات من المسيرات القتالية الإيرانية، فقد كان هذا علامة على مرحلة جديدة في التحالف الذي مضى عليه سبعة أعوام بين حليفين غير عاديين.

وتم تقديم السلاح والمال في آب/ أغسطس على ما يُعتقد، بعدما حصل الروس على أول شحنة من المسيرات لدعم حربهم في أوكرانيا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسهم فيها إيران بالجهود الحربية الروسية في أوروبا. إلا أن العلاقة بين البلدين توثقت في مكان آخر دمرته الحرب وهو الشرق الأوسط.

ففي ذروة محاولات رئيس النظام السوري بشار الأسد، لمواجهة المعارضة التي أضعفت جيشه إلى درجة الهزيمة، سافر الجنرال الإيراني، قاسم سليماني إلى موسكو والتقى مع الرئيس فلاديمير بوتين. وهناك نشر خريطة أمام الزعيم الروسي وشرح له المتاعب التي يواجهها الأسد. وعبّدت تلك الزيارة الطريق للتدخل العسكري الروسي في سوريا عام 2015 وأثمرت ميثاقا بين البلدين اللذين لا صلات مشتركة بينهما سوى الرغبة في تمزيق النظام القائم وتقويض سلطة الغرب.

وفي الوقت الذي كانت سوريا الميدان الذي بدأ فيه التعاون بينهما، إلا أن أوكرانيا تحولت وبشكل متزايد إلى الساحة التي توثقت فيها العلاقة. ووجد قادة إيران الإسلاميون المتشددون، وأيديولوجية بوتين العلمانية عن الوطن والدم، أرضيةً مشتركة رغم الخلافات في الأساليب وطرق الحكم والأهداف. إلا أن الرغبة المشتركة جعلت منهم حلفاء طبيعيين.

ونقلت الصحيفة عن تشارلز ليستر، مدير برنامج سوريا في معهد الشرق الأوسط بواشنطن، قوله: "تشكلت هذه العلاقة أولا في سوريا وتطورت أكثر في أوكرانيا". وأضاف: "في الوقت الذي خاضت فيه إيران معارك طويلة في سوريا لكي تأتي روسيا لإنقاذها، حدث العكس في أوكرانيا، حيث دخلت إيران الحرب قبل فترة لكي تنقذ الحملة العسكرية الروسية التي تواجه متاعب في أسلحة إستراتيجية."

وقالت شبكة سكاي نيوز التي نشرت الخبر عن الشحنة الروسية من المال والسلاح الغربي، إن طهران سترسل المزيد من المسيّرات. وسيعرض هذا التعاون بين الدولتين المدنيين لدمار قبل الشتاء. وتم استخدام المسيرات التي تسلمتها روسيا لضرب المدن الأوكرانية، ومعظمها مسيرات انتحارية أو "كاميكاز"، حيث كانت تنفجر عند إصابة الهدف.

وتم تحميل طائرات أخرى بصواريخ دمرت المستشفيات ومحطات توليد الكهرباء. وكان تدمير الأهداف المدنية علامة التدخل العسكري الروسي في سوريا، وضربت المقاتلات الروسية على مدى السنوات السبع الماضية المستشفيات والعيادات والمدارس والمخابز وطوابير الخبز في سوريا، مما أدى لمقتل آلالاف المدنيين.

وفي الأسبوع الماضي، ساعدت طائرة مسيّرة روسية، في توجيه صواريخَ سورية تحتوي على قنابل عنقودية لاستهداف مخيم للنازحين السوريين في شمال- غرب البلاد، وأدى لمقتل 9 أشخاص وجرح 75 آخرين. وقال عناصر الدفاع المدني أو "الخوذ البيضاء": "أكبر همّ للشعب السوري هو إنهاء الهجمات الإرهابية التي تقوم بقتل الأطفال وملاحقة النازحين في كل أنحاء البلاد". وقالوا: "من الصعب التفاوض وفرض مطالب من آلة عسكرية لا تعرف شيئا سوى القتل. ومن الصعب طلب المساعدة من المجتمع الدولي الذي تحكمه التوازنات والمصالح الإقليمية بعيدا عن مسارات حقوق الإنسان."

وركزت الحملة العسكرية الروسية على شمال سوريا، ولكنها حددت مع إيران مناطق تأثير في البلاد وتشاركوا في أجهزة أمنية. ولدى كل منهما رؤية مختلفة عن مستقبل البلاد سوى اشتراكهما بالخروج من الدمار، وفي الوقت الحالي لا ينشغلان كثيرا بنهاية اللعبة. وعلق ليستر قائلا: "بوجود الجنرالين دوفرينكوف وسوروفكين، فإن حرب روسيا في أوكرانيا يديرها الآن محاربون سابقون في سوريا". ويضيف: "يساعد الحلفاء بعضهم البعض في الرخاء والشدة، وكشف حرب أوكرانيا عن قيمة علاقة إيران مع بوتين. والصين تبدو ذكية بالقدر الكافي لتبعد نفسها، وليس مستغربا أن نرى إيران وكوريا الشمالية، الطرف الآخر في التحالف السوري تعمل بقدر ما تستطيع لتقوية العدوان الروسي".

المصدر: الغارديان عن القدس العربي

قائد قوات بوتين يجني أموالاً طائلة من سوريا

مؤسسة أليكسي نافالني

(اللغة الروسية) 10 تشرين الثاني 2022

نص المقال: كشف تحقيق استقصائي أجرته مؤسسة أليكسي نافالني الروسية أن قائد القوات الروسية الحالي في أوكرانيا، سيرجي سوروفيكين، يجني أموالاً طائلة من سوريا من خلال استثمارات فرضتها موسكو على بشار الأسد هناك. وقال موقع المؤسسة إن سيرجي سوروفيكين، يكسب أموالًا من الحرب، وإن شركة زوجته آنا تتلقى بانتظام أموالًا من شركة المليادير جينادي تيمشينكو، التي عملت في سوريا.

وأضافت أن دراسة البيانات المصرفية لشركة Argus SFK Sawmill المملوكة لزوجة سوروفيكين لا تكسب من بيع الأخشاب بقدر ما تكسبه من الحرب في سوريا، حيث كان زوجها يقود القوات الروسية حتى وقت قريب.

ثروة من سوريا

وبحسب التحقيق تلقت شركةArgus SFK Sawmill ، التي تعمل رسميًا في مجال قطع الأشجار في منطقة سفيردلوفسك، الأموال بانتظام من شركة STG Logistic التابعة لرجل الأعمال غنادي تيمشينكو، التي تعمل في سوريا وتستثمر حقولاً للفوسفات والغاز وغيرها .

كما اكتشفت مؤسسة مكافحة الفساد (ACF)، أن شركة تيمشينكو قدّمت خلال ستة أشهر في العام 2020 قروضاً لشركة زوجة سوروفيكين بقيمة 104 مليون روبل (ما يعادل 1.7 مليون دولار أمريكي).

واشار التحقيق إلى أن "المشاركة في الحملة السورية هي في الأساس فرصة هائلة ورائعة لبوتين وأصدقائه لكسب المال"، مضيفاً أن سوروفيكين ساعد بوتين وتيمشينكو وحصل على نصيبه.

ويعمد سوروفيكين إلى تسجيل الشركات التابعة له ليس فقط بأسماء أقاربه ولكن أيضاً باسم سائقه يفغيني سيمينوف، الذي بدأ نشاطًا للأعمال الخشبية بشركة تحمل اسم "Naturalnaia Drevesina" مسجَّلة في نفس عنوان شركة زوجة سوروفيكين.

وأكد التحقيق أن عائلة سوروفيكين الملقب بـ"الجنرال أرمجدون"، "الجزار السوري" أو "جزار حلب" لعملياته في سوريا، اشترت منزلًا في مستوطنة بارفيخا بالقرب من موسكو في عام 2016، وباعته عام 2021.

وفقاً للمصدر، فإن شركة تيمشينكو التي أرسلت المال لسوروفيكين استولت على كل ما يمكن كسبه في سوريا، فقد حصلت على عقود لبناء محطة ضخ لري الأراضي الزراعية، وبناء محطات معالجة الغاز، وخطوط أنابيب الغاز، وما إلى ذلك، وفي أوائل عام 2017 ، صادق بشار الأسد على عقد منح شركة Stroytransgaz التابعة له، الحق في استخراج وتصدير الفوسفات من حقلين سوريين بالقرب من تدمر.

وخلص التحقيق إلى أن سوروفيكين حصل على الأموال والنفوذ خلال الحرب في سوريا وليس من بعض الأعمال في التسعينات كما يزعم.

وكان نظام أسد منح خلال الأعوام القليلة الماضية الشركات الروسية والإيرانية امتيازات اقتصادية كبرى كالتنقيب عن النفط والغاز واستخراج الفوسفات وإدارة موانئ البلاد وغيرها من الموارد الحيوية. (ترجمة: أورينت)

المصدر: مؤسسة أليكسي نافالني

حرب بلا نهاية: مَن سيكون صانع الملوك في سورية عام 2022؟

تي آرتي وورلد

عمر أوزكيزيلجيك

(اللغة التركية) 06 تشرين الثاني 2022

نص المقال: إن السلام مصطلح نسبي في منطقة تشهد معارك مثل سورية في عام 2021. فبعد سنوات من الحرب الطاحنة، وجدت الدولة المدمرة مُتنفساً بعد تجنُّب عملية عسكرية مقترحة من قبل روسيا وإيران ونظام الأسد على إدلب. كما تم تأجيل عملية مكافحة الإرهاب من قبل تركيا والحكومة السورية المؤقتة (SIG) ضد مجموعة وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) الإرهابية بعد أن فتحت القيادة المركزية الأمريكية المجال الجوي لروسيا.

وبالإضافة لذلك فإن جهود المصالحة مع نظام الأسد أحرزت أيضًا تقدمًا. لذلك وعلى خلفية هذه الأحداث، لا بد من طرح السؤال التالي: هل هناك ضوء في نهاية النفق للبلد الذي مزقته الحرب في عام 2022؟

لقد تحولت الحرب السورية إلى حرب طويلة الأمد، حيث استمرت لأكثر من عقد على الرغم من المحاولات العديدة للتوصّل إلى تسوية تفاوضية. لكن تحليل الديناميكيات الرئيسية للصراع قد يعطي نظرة ثاقبة للخطوط المحتملة للحرب في المستقبل القريب.

النقطة الأولى هي الجهود المبذولة للتطبيع مع نظام الأسد حيث إنه ستظل حالة عدم اليقين بشأن سياسة إدارة بايدن تجاه سورية ومواقفها الرسمية تجاه أولئك الذين يحاولون تطبيع نظام الأسد ديناميكية قوية.

وبينما صاغ مجلس الشيوخ الأمريكي قانون CAATSA وأشكالاً أخرى من العقوبات ضد نظام الأسد، يبدو أن إدارة بايدن مستعدة لتقديم إعفاءات لبعض الدول منها. فلقد كان قرار الإنتربول بالسماح لنظام الأسد بالانضمام إلى شبكته، والتواصل الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة والصفقات الاقتصادية مع حكومة النظام، فضلاً عن التطبيع المتزايد للأردن، من العوامل الرئيسية للجهود المستمرة لمنحه الشرعية. وعلى وجه الخصوص، فإن الخلاف في هذه القضية بين وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي بقيادة بريت ماكغورك يوفر فرصة لتطبيع نظام الأسد. ومع ذلك، كان يُنظر إلى خطاب عام قاسٍ من قبل ممثل المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة ضد نظام الأسد على أنه إشارة قوية على أن جهود التطبيع في العالم العربي لن تمر دون اعتراض.

وإذا تمت دعوة نظام الأسد للعودة إلى جامعة الدول العربية، فقد تصبح احتمالات الحل السياسي في سورية بعيدة للغاية ويجوز كذلك عرقلة عمل لجنة الدستور. وقد يكون لدى نظام الأسد وداعميه دوافع أخرى للبحث عن حل عسكري. وفي مثل هذه الحالة، قد تستخدم تركيا الدبلوماسية لمنع تطبيع نظام الأسد لمنع الحل العسكري للصراع. وسيزداد الضغط على تركيا بصفتها الفاعل الوحيد الذي يحافظ على إمكانية التوصل إلى حل سياسي فعّال.

أما الديناميكية الثانية في الحرب السورية هي المفاوضات التركية الروسية وحماية موسكو لوحدات حماية الشعب الكردية. فيبدو أن روسيا تستخدم تفوقها الجوي في إدلب كوسيلة ضغط ضد تركيا من خلال استهداف مخيمات النازحين داخليًا وخلق موجة هجرة جماعية جديدة نحو تركيا. وقد زادت روسيا من نشاطها الجوي ردًا على بيع أنقرة للطائرات بدون طيار إلى بولندا، والذي كان يُنظر إليه على أنه تصدير للنموذج التركي في سورية وليبيا وكاراباخ حول كيفية مواجهة موسكو دون مساعدة الولايات المتحدة.

وهدوء التصعيد المتجدد جاء بعد قمة بين أردوغان وبوتين. فمن ناحية أخرى، لم تفِ روسيا بالتزاماتها فيما يتعلق بوجود وحدات حماية الشعب الكردية في تل رفعت ومنبج والشريط الممتد 30 كم شرق الفرات. بل على العكس من ذلك، واصلت روسيا حماية وحدات حماية الشعب الكردية ومساعدتها. وقد شنّت وحدات حماية الشعب 192 هجوماً بسيارات مفخخة منذ حزيران / يونيو 2018 وشنت هجمات ضد جنود أتراك، مما دفع وزير خارجية تركيا إلى اتهام الولايات المتحدة وروسيا بدعم وحدات حماية الشعب.

لا يزال بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح صانع ملوك في سورية

في عام 2022، قد تستمر موسكو في استخدام سورية كورقة ضغط ضد تركيا. وقد تعتبر موسكو التحوّل الإستراتيجي للولايات المتحدة نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ فرصة لزيادة الضغط على تركيا، وخاصة على إدلب، وبوجود هيئة تحرير الشام قد تحاول روسيا الضغط من أجل الحصول على تنازلات سياسية تركية في دورها كضامن للسلطة للمعارضة السورية. وعلى الجانب الآخر، قد يتوقع المرء أن تضغط تركيا على روسيا بشأن وحدات حماية الشعب. لذلك يمكن توقع أن تؤدي هذه الازدواجية في سورية إلى صفقة. ومع ذلك، فإن الجوانب

العامة للعلاقات التركية الروسية والتطورات الجديدة المحتملة في أوكرانيا ومنطقة الدول التي تعتبر امتداداً للأتراك في أوربا يمكن أن تغير الأفق بالنسبة لسورية.

سيتطلب التغيير في العلاقات التركية الروسية الأوسع نطاقاً من كِلا البلدين إعادة حساب التوازن في علاقاتهما المعقدة. لذلك، فمن المحتمل ألا تكون سورية هي الملف الأول في العلاقات، لكن مصيرها سيتوقف عليها.

الديناميكية الثالثة للحرب السورية هي السياسة الأمريكية تجاه سورية ومساعدة القيادة المركزية لروسيا. ففي عام 2021، وبعد تصاعُد الخطاب والاستعدادات من قِبل تركيا والحكومة السورية المؤقتة، فتحت القيادة المركزية الأمريكية المجال الجوي لروسيا. ولأول مرة منذ تقسيم السيطرة الجوية الأمريكية الروسية، دخلت مقاتلات روسية شرق سورية وأجرت تدريبات عسكرية لمنع عملية عسكرية سورية تركية جديدة ضد وحدات حماية الشعب الكردية.

في العام المقبل، قد تُحدد السياسات الأمريكية في سورية نتيجة الديناميكيات الأخرى. ويتم الحفاظ على الوضع الراهن في سورية بين تركيا وروسيا والولايات المتحدة. فبينما لا تبدي النخبة السياسية في الولايات المتحدة الكثير من الاهتمام بسورية، أو أنها ليس لديها رؤية سياسية، تقوم القيادة المركزية الأمريكية إما بلعب دور عميلها وحدات حماية الشعب، وإما أن تتصرف لصالح عميلها بدلاً من الولايات المتحدة. وقد يؤدي تغيير محتمل في سياسات الولايات المتحدة إلى كسر ذلك الجمود.

إن استمرار السياسات الحالية قد يُسهم في التعزيز التدريجي لروسيا. وإن تزويد القيادة المركزية لروسيا بحوافز فقط لحماية وحدات حماية الشعب سيعزز مكانة روسيا في سورية وقد يدفع باتجاه اتفاق روسي أمريكي يتوقع إعادة تطبيع نظام الأسد. ومع ذلك، إذا صاغ صانعو السياسة الأمريكيون سياسة سورية لضمان الانتقال السياسي بما يتماشى مع قرار الأمم المتحدة 2254، وتخلّوا عن وحدات حماية الشعب للعمل مع تركيا والمعارضة السورية الشرعية، ودمجوا بيشمركة روج في هذا المزيج، فلا يزال بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح صانع ملوك في سورية دون التخلي عن الأكراد السوريين.

باختصار، يبدو أن مصير سورية في عام 2022 يعتمد على متغيرين مستقلين. أولهما العلاقات التركية الروسية وكيف يمكن للصراعات في المجالات الأخرى بينهما أن تؤثر على سورية. والثاني هو السياسة الأمريكية تجاه سورية، والتي ستحدد مستقبل جهود التطبيع مع نظام الأسد وتوازُن القوى بين تركيا وروسيا في سورية.

المصدر: تي آر تي وورلد نقلاً عن نداء بوست

بوتين بدأ في تكرار ما جعله يكسب الحرب منذ 7 سنوات

نيويورك تايمز

بريت ستيفنز

(اللغة الإنجليزية) 04 تشرين الثاني 2022

نص المقال: حذر مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) الأميركية من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يطبق في حربه الحالية في أوكرانيا النهج نفسه الذي تبنته قواته خلال تدخلها العسكري بسوريا.

وقال بريت ستيفنز، وهو كاتب عمود في نيويورك تايمز، إن إستراتيجية بوتين العسكرية في أوكرانيا تقوم على تجويع وترهيب الأوكرانيين وحرمانهم من الكهرباء، مستخدما في ذلك القصف بالطائرات المسيرة الذي يستهدف إمدادات المياه والبنية التحتية للطاقة سعيا منه لإعاقة تقدم القوات الأوكرانية في الشتاء.

وفي سياق التحذير من احتمال نجاح إستراتيجية الرئيس الروسي، ذكّر ستيفنز بالموقف الأميركي من التدخل العسكري الروسي في سوريا دعما للرئيس بشار الأسد في عام 2015، حيث قال الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما حينها "إن مساعي روسيا وإيران لدعم الأسد ومحاولة تهدئة الشعب لن تنجح وسيجدون أنفسهم عالقين في مستنقع في نهاية المطاف."

لكن الأيام أثبتت عدم صحة التقدير الأميركي، وفق ستيفنز الذي يقول إن الأمور انتهت بما لم يتوقعه أوباما، فقد حقق الجيش الروسي، بقيادة ضباط يقود بعضهم الآن الحرب الروسية في أوكرانيا، انتصارًا غير متوقع على الشعب السوري الذي قُمع بوحشية وعلى الإدارة الأميركية التي اختارت خداع نفسها بشأن الوضع في سوريا.

وأشار المقال إلى أن العامل الحاسم الذي مكن القوات الروسية من تحقيق أهدافها في سوريا كان عمليات القتل المتعمد والعشوائي واسعة النطاق التي مارستها ضد المدنيين السوريين.

دمارهائل

وقال ستيفنز إن هذا هو النهج الذي يتبناه بوتين الآن في أوكرانيا بمساعدة المسيرات الإيرانية. فقد تسببت الضربات الروسية الاثنين الماضي في قطع الماء عن 80% من سكان كييف، وفقا لتقديرات عمدة المدينة فيتالي كليتشكو. كما تعرضت العشرات من منشآت الطاقة في المدينة للقصف.

ورأى أن بوتين يسعى من خلال استهداف منشآت الطاقة وإمدادات الماء للضغط على كييف لحملها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل لاتفاق يسمح لموسكو بالاحتفاظ بالأراضي الأوكرانية التي استولت عليها خلال الحرب.

ودعا ستيفنز في ختام مقاله أميركا والغرب للتصدي لإستراتيجية بوتين في أوكرانيا باتخاذ جملة من الإجراءات، من بينها إمداد كييف بمزيد من السلاح النوعي يمكنها من صد الهجوم الروسي قبل حلول فصل الشتاء. (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: نيويورك تايمز

التغيير في إيران يمكن أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط

الإيكونيميست

(اللغة الإنجليزية) 27 تشرين الأول 2022

نص المقال: إذا حدث تغيير في نظام الحكم في إيران، فإنه يمكن أن يضعف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، أو أنه قد يطلق العنان للصراع وموجة من اللاجئين. ويخشى بعض الإيرانيين من أن انتفاضة تندلع في بلدهم ربما لا تنتهي إلى الديمقراطية، أو حتى إلى نظام عسكري مستقر، بل إلى شيء مثل سورية: دولة فاشلة ممزقة من الداخل.

وإذا حدث ذلك، فإن دور إيران يمكن أن يعكس وجهته بطريقة تنطوي على مفارقة. بدلاً من توجيه الوكلاء في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن تجد نفسها ملعبًا للقوى الأجنبية. دبي- في العام 1985، أصدرت مجموعة لبنانية كانت ما تزال فتية في ذلك الوقت تدعى "حزب الله" برنامجها. ووعد الحزب بمحاربة إسرائيل والغرب، وحث مواطنيه على إقامة دولة إسلامية. وظن العديد من اللبنانيين أن ذلك سيكون مجرد

بدعة عابرة. ولكن، بعد ما يقرب من 40 عامًا، أصبح الحزب يمتلك أقوى ميليشيا في البلاد، مجهزة أفضل حتى من الجيش نفسه. وأصبح الحزب مفتاح السياسة اللبنانية.

كان "حزب الله" اللبناني أنجح مثال على امتداد إيران عبر الشرق الأوسط. ومنذ العام 1979 تشكلت المنطقة من خلال صراع إيران مع المملكة العربية السعودية. ورأت إيران العديد من الأسباب لمصادقة الأنظمة وزراعة الميليشيات الوكيلة.

وكانت تأمل في نشر ثورتها الإسلامية والمضي قدمًا باعتبارها المدافع عن المسلمين الشيعة، شركائها في الدين. كما سعت إلى تحقيق نوع من العمق الاستراتيجي لنفسها. وشعر بعض قادتها بدرجة من الشوفينية الفارسية تجاه العرب، وخاصة أولئك العرب الذين يعيشون في الخليج.

من جانبها، حاولت دول الخليج الرد على هذه التوجهات.

في الثمانينيات قدمت دعمها لحرب صدام حسين ضد إيران (وسوف يشكرها لاحقًا، وليس بعد وقت طويل، بغزوه الكويت). وحاولت تعزيز حلفائها في أماكن مثل لبنان، ولكن من دون نجاح كبير في كثير من الأحيان. وصف العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله النظام الإيراني بأنه "رأس الأفعى". ومن المؤكد أن دول الخليج تأمل في حدوث تغيير في النظام في إيران لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة.

وقد غطت القنوات الإخبارية الممولة من السعودية الاحتجاجات الإيرانية بحماس كبير: حتى المظاهرات الصغيرة في مدن المحافظات استحقت تغطية متحمسة. ومن ناحية أخرى، يشعر حلفاء إيران بالتوتر والعصبية. وقد تحدث حسن نصر الله، زعيم حزب الله، عن الاحتجاجات الأخيرة في إيران بازدراء، باعتبارها مؤامرة أجنبية. ومع ذلك، من الصعب التنبؤ بما قد تبدو عليه إيران مختلفة. والسؤال الأول المطروح في الأوساط الخليجية هو أي نوع من الحكومات سيحل محل الحكومة الدينية.

إذا تولى السلطة نظام عسكري، ربما بقيادة "فيلق الحرس الثوري الإسلامي"، فمن المحتمل أن يحافظ على دعمه للوكلاء الإقليميين -إن لم يكن لأسباب أيديولوجية، فلأسباب استراتيجية. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لحكومة ديمقراطية أن تقلص طموحات إيران. وقد ردد بعض المحتجين الإيرانيين شعارات مثل "ليس لغزة، ليس للبنان"، في مؤشر على العداء للإنفاق المسرف لمليارات الدولارات في الخارج على الديكتاتوريين والميليشيات. ولكن إذا سقط آيات الله الحاكمون، فلن ينهار وكلاؤهم الإقليميون. حتى لو أصبح "حزب الله" معزولاً عن رعاته الإيرانيين، فإنه سيظل القوة الأقوى في لبنان. وسيظل أنصاره الأثرياء والشركات غير المشروعة يدعمونه، وسيظل العديد من الشيعة اللبنانيين الذين يرون فيه حصنًا ضد إسرائيل وصوتًا لطائفة مضطهدة يؤيدونه أيضًا. وقد اقترب الحوثيون، وهم جماعة شيعية متمردة تسيطر على جزء كبير من اليمن، من إيران خلال حرب ما تزال مستمرة منذ نحو ثماني سنوات ضد تحالف تقوده المملكة العربية السعودية. لكنهم ليسوا مجرد مخلب قطة: كانوا قد ظهروا في التسعينيات كتمرد محلي. وعلى الرغم من تضاؤلهم، إلا أنهم سيستمرون في القتال.

وفي العراق، غالبًا ما تتنافس الفصائل الموالية لإيران مع الجماعات الشيعية الأخرى، ليس على الأيديولوجية ولكن على الوصول إلى الثروة النفطية للدولة. ويمكن أن ينتهي بها المطاف إلى قتال بعضها بعضا، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في طهران. لكن التحول الأكبر يمكن أن يحدث في سورية. فقد اعتمد الرئيس السوري بشار الأسد على الدعم الإيراني من أجل البقاء في حرب أهلية طويلة، ولكن ليس لديه

أي تقارب أيديولوجي مع آيات الله. وقد حاول كل الوقت تحقيق التوازن بين إيران وروسيا. والآن جعل الغزو الروسي لأوكرانيا ذلك أكثر صعوبة: فقد سحبت روسيا بعض قواتها من سورية، حيث هناك حاجة إليها في أماكن أخرى.

وإذا لم يتمكن من الاعتماد على الدعم الروسي أو الإيراني، سوف يضطر الرئيس السوري إلى البحث عن أصدقاء جدد. وهو يحاول إحياء العلاقات مع دول الخليج التي كانت قد دعمت بقوة المتمردين الذين حاولوا الإطاحة به. وفي وقت سابق من هذا العام، قام الأسد بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، في أول رحلة له إلى دولة عربية منذ عقد من الزمان. وإذا فقد راعيه الإيراني، فسوف يسعى بقدر أكبر من الشغف إلى صداقة إخوانه العرب.

كانت دول الخليج على خلاف إقليمي وسياسي واسع النطاق مع شاه إيران قبل سقوطه في العام 1979، لكنها وجدت تسوية مؤقتة معه كملك زميل في تصدير النفط. ويمكن لنظام أكثر طبيعية في طهران أن يسمح بتوسيع التجارة والاستثمار عبر الخليج العربي/ الفارسي ويمكن أن يدفع ذلك الملوك العرب إلى خفض إنفاقهم العسكري الباذخ. لكن ذلك سيعتمد على تقليص إيران دعمها لجماعات مثل الحوثيين والميليشيات في العراق. وينطبق الشيء نفسه على إسرائيل، التي كانت لها علاقات ودية مع إيران الشاه. ويمكن أن تحصل على هذه العلاقات مرة أخرى -ولكن فقط إذا حدت إيران من برنامجها النووي وتوقفت عن دعم الجماعات المعادية لها، مثل تنظيم "الجهاد الإسلامي" في غزة.

وفي المقابل، يخشى بعض الإيرانيين من أن انتفاضة تندلع في بلدهم ربما لا تنتهي إلى الديمقراطية، أو حتى إلى نظام عسكري مستقر، بل إلى شيء مثل سورية: دولة فاشلة ممزقة من الداخل. وإذا حدث ذلك، فإن دور إيران يمكن أن ينعكس بطريقة تنطوي على مفارقة. بدلاً من توجيه الوكلاء في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن تجد نفسها ملعبا للقوى الأجنبية.

في الوقت الحالي، يستمتع الخليج بحالة عدم الارتياح التي يعاني منها النظام الإيراني. ثمة الحكومة التي تسببت في الكثير من الفوضى في جميع أنحاء المنطقة تواجه الآن فوضاها الخاصة في الداخل.

لكن الاضطرابات في إيران يمكن أن تجلب عواقب غير سعيدة في أماكن أخرى أيضا. يمكن أن تبدو دول الخليج وكأنها مكان سهل للإيرانيين الفارين للعبور والعثور على ملاذ. ويمكن أن يظل بإمكان نظام الملالي أن يحث وكلاءه على شن الهجمات: أسقِطونا، وسوف نُسقط الحي أيضًا.

المصدر: الإيكونيمست

الرحّالة الأجانب يطبعون مع النظام.. سوريا ليست آمنة

الاندبندت

لوسي تاكراي

(اللغة الإنجليزية) 08 تشرين الثاني 2022

نص المقال:

يواجه المدونون الرحالة و"اليوتيوبرز" الأجانب الذين قاموا بزيارات إلى سوريا مؤخراً، تهماً بالتطبيع مع النظام السوري والترويج لسوريا آمنة في حين أن السوريين في الواقع يعانون من انعدام الأمان داخل المناطق التي يسيطر عليها النظام.

وقالت صحيفة "إندبندنت" البريطانية في تقرير الأربعاء، إن عشرات المدونين زاروا سوريا خلال السنوات الثلاث الماضية، ونشروا مقاطع مصورة تدعو لاستكشاف البلد، بهدف إظهار "سوريا الآمنة" على الرغم من أنها ليست كذلك"، مؤكدةً أن سوريا لا تزال تعاني من الأثار المدمرة للحرب التي بدأت منذ 2011، وأدّت إلى نزوح 13 مليوناً ومقتل آلاف المدنيين.

وكان الرحالة الإسباني خوان توريس أحد الذين قاموا برحلات عديدة إلى سوريا، ولايزال يروّج على حسابه الخاص لرحلات إلى حلب ودمشق وبصرى في درعا، إلا أنه اعترف بأنه لا يجرؤ على انتقاد النظام، وقال معلقاً على تلك الاتهامات: "بالتأكيد لن أتفوه بأي شيء سيء يمسّ الحكومة السورية لأن ذلك يعرضني لخطر الاعتقال". وأضاف "في أي دولة تزورها في العادة وتفتقر إلى حرية التعبير، هل بوسعك أن تبدأ بالأمور السيئة المتعلقة بالحكومة؟."

ولم يخفِ توريس تلقيه الكثير من الرسائل الالكترونية والنصّية الغاضبة بسبب ذهاب أي شخص إلى سوريا، واعتبار ذلك بمثابة الدعم للنظام وغير الأخلاقي، إلا أنه يبرّر ذلك بقوله: "لم أجد ضيراً في ذلك، لأنني لم ألتقط صوراً لنفسي والأبنية المدمرة خلفي."

كما وجّهت اتهامات مماثلة إلى اثنين من صانعي المحتوى في بريطانيا في شهر أب/أغسطس، أحدهما بنجامين ريتش الذي نشر مقطعاً على منصة "يوتيوب" لرحلته إلى سوريا تحت عنوان "سوريا التي لن يعرضها الإعلام" قبل 6 أشهر، حيث يخبر ريتش متابعي قناته بأن رحلته "لم تكن كما توقعها على الاطلاق ولم يشعر بأي خطر هناك."

وسبق أن حذرت الخارجية البريطانية من مغبة السفر إلى سوريا، قائلةً إن "الوضع في سوريا لا يزال مقلقاً وخطيراً بسبب عقد على النزاع المستمر وانعدام الأمن" إضافة إلى أن "داعش لايزال نشطاً ويشن الهجمات بشكل مستمر."

وتعليقاً على مقطع ريتش، قال أحد السوريين من داخل دمشق إن "الحياة الطبيعية التي يصورونها ما هي إلا جحيم بالنسبة للمدنيين"، مذكراً بآلاف السوريين الذين احتشدوا عند جسر الرئيس مطلع 2022 من أجل "انتظار أقاربهم المعتقلين حتى يتم إطلاق سراحهم" بموجب عفو رئاسي.

وتقول الصحيفة إن هؤلاء يسافرون عادة برفقة دليل سياحي من أبناء البلد، لكن منتقديهم يزعمون بأن النظام السوري هو من يقدم الأدلاء السياحيين لهؤلاء المؤثرين، الأمر الذي عبّر عنه نائب وزير السياحة في حكومة النظام غياث فرح لإذاعة "ميلودي إف إم" في شهر تموز/يوليو، بقوله إن "المدونين الذين لديهم كثير من المتابعين، عندما ينشرون مقطع فيديو لزيارتهم لتلك الأماكن في سوريا، فإنهم بذلك يقومون بدعاية لها."

واعتبر الناشط الصحافي فريد المحلول أن "سوريا لن تكون آمنة طالما الأسد يسيطر على السلطة في سوريا"، موضحاً أن هناك آلاف المعتقلين في سجونه، إضافة إلى انتشار البطالة والفقر قائلاً: "من يقول إن سوريا آمنة فهو كاذب."

من جهته، قال مدير منظمة "مسيحيو سوريا من أجل السلام" أيمن عبد النور إن "صانعي المحتوى الذين يزورون سوريا يخدمون مصالح النظام بطريقة أو بأخرى، لأنهم ينقلون فقط ما يريد النظام أن يصدّره". (ترجمة: المدن)

المصدر: الاندبندت

في مستقبل براغماتية "الجولاني" في إدلب وعفرين

معهد واشنطن

يلماز سعيد

(اللغة الإنجليزية) 08 تشرين الثاني 2022

نص المقال:

رغم سنوات من تحسين السمعة الدولية لهيئة تحرير الشام، إلا أن استراتيجية الجولاني في شمال غرب سوريا كانت مدفوعة بالانتهازية وليس بالأيديولوجية.

في ظل التحوّلات والظروف المعقدة التي تعيشها سوريا، تتغيّر باستمرار مواقف معظم القوى المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما أدى بدوره إلى تغيير المسار العام للبلاد مع بروز التحالفات والعداوات. مع تحول السيناريوهات على الأرض، باتت إحدى السمات المتكررة للصراع في سوريا، هي احتمال أن يكون عدو الأمس صديق الغد - أو العكس. وأبرز مثال على ذلك كان التحول الأخير الذي حدث في ميزان القوى في إدلب وشمالي حلب، حيث يعمل أبو محمد الجولاني، أحد أبرز الشخصيات المثيرة للاهتمام والتي يصعب التكهن بتصرفاتها، على بسط سيطرته على معظم المنطقة عبر قيادة فصيل هيئة تحرير الشام.

اتسمت مسيرة الجولاني - كزعيم لهيئة تحرير الشام- ببراغماتية شديدة ساهمت في نجاحها واستمرارها وذلك رغم وجودها في وسط غالبًا ما يتسم بالجمود الإيديولوجي، حيث دفعته تلك البرغماتية للتخلي عن خلفيته الراديكالية المتزمتة، وشرع في تغيير قناعاته بسرعة فائقة وبصورة متكررة كلما اقتضت مصلحته ذلك. في البداية، قام الجولانى بفك ارتباطه بتنظيم الدولة الإسلامية عندما عمل على النأي بجبهة [النصرة] عن التنظيم بعد أن أعاد البغدادي تسميتها بـ"الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). ثم بعد ذلك، عمل الجولانى على تغيير أهدافه العابرة للحدود ليصبح فصيل محلي، حيث أعاد تسمية جبهة النصرة وأصبح يطلق عليها "هيئة تحرير الشام"، في سيناريو مشابه لحركة حماس في غزة.

يشير خطاب الجولانى بشأن ضرورة بناء كيان سني في المناطق المحررة مرة أخرى إلى أن التحولات التي أحدثتها هيئة تحرير الشام في بنيتها الفكرية والتنظيمية، إلى سعي الهيئة لتحقيق مصالح مرحلية ضيقة تأتي في إطار خدمة أهداف سياسية تكتيكية. عمل الجولاني. منذ قدومه إلى سوريا على عدم الوقوع في عزلة عسكرية، وذلك رغم عدم قبوله شعبياً. وقبل توغل هيئة تحرير الشام في عفرين - وهي منطقة خاضعة في الأصل لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ثم استولى عليها الجيش الوطني السوري المدعوم من قبل تركيا (مكون في الأساس من عناصر سابقة في الجيش السوري الحر)، قام الجولانى بتوطيد علاقاته مع فصائل من الجيش الحر وفصائل إسلامية أخرى .

مع تحول الجيش السوري الحر إلى ما يسمى بالجيش الوطني السوري في شمال غرب سوريا، عمل الجولاني أيضًا على تعزيز علاقاته مع الفصائل الإسلامية مثل فرقة الحمزات ولواء الشاه، حيث سمحوا لهيئة تحرير الشام بالتوغل إلى شمال حلب. شارك الجولاني أيضًا في جهود متعددة استمرت لسنوات لتحسين صورته في الغرب وبناء علاقات غير مباشرة مع دول أجنبية، وكان ذلك واضحًا خلال مقابلته مع الصحفي مع مارتن سميث من قناة "بي. بي. إس فرونتلاين".

إلى جانب نفوذه الأمني المتزايد، عمد الجولانى إلى السيطرة على مفاصل الاقتصاد حيث استولى على المعابر وتجارة النفط والمحروقات والقمح والقطن وبيع الأراضي ومحلات الصرافة. كما ركز على دور الإعلام وأهميته، حيث أنشأ وكالة إعلامية رسمية "وكالة إباء"، وقام ببناء جيش إعلامي رديف يحشد له ولسياساته عبر قنوات تيلغرام الأكثر استخداماً في أوساط المعارضة والشمال "المحرر" لتمرير والتمهيد والدفاع عن مشاريعه.

وفي خطوة أخرى وأعتقد أنها لن تكون الأخيرة ، حاول الجولانى الانفتاح على الأديان والطوائف السورية الأخرى حيث قام بإعادة فتح كنيسة بلدة اليعقوبية في منطقة جسر الشغور في محافظة إدلب في آب / أغسطس الماضي، وتم عقد أول قداس فيها منذ عام 2011،الأمر الذي أثار غضب الإسلامين وأصحاب الفكر المتشدد، إلى أن أصدرت هيئة تحرير الشام بياناً بذلك كان من بين ما جاء فيه إن " هيئة تحرير الشام تعتبر سكان بلدات غرب إدلب الذين يعتنقون الديانة المسيحية جزءاً من المجتمع لهم حقوقهم من العيش في بيوتهم ويمارسون أعمالهم وأنشطتهم منذ بداية الثورة وينعمون بالأمن." كما أشار البيان إلى أن سكان هذه البلدات عليهم واجبات وأبرزها "عدم الاصطفاف إلى جانب النظام وإعانته والالتزام بالسياسة العامة في المناطق المحررة".

الآن، ورغم سيطرة حكومة الإنقاذ، التابعة للجولانى على محافظة إدلب، إلا أن سجون الجولاني (الزنبقي والعقاب وحارم) أصبحت تعج بالجهاديين وقيادات وعناصر تنظيم القاعدة خصوصاً "المهاجرين" غير السوريين بتهم الانتماء لـ "داعش" أو من وصفهم بالخوارج ورؤوس الفتنة.

في وقت سابق من هذا العام توعد الجولاني بتوسيع نفوذه في المنطقة فكان متوقعاً أن يستغل أي فرصة ليتمكن من تنفيذ طموحة، ويبدو أن اغتيال الناشط محمد عبد اللطيف الملقب (أبو غنوم) على يد عناصر فرقة الحمزات والتي على إثرها اعتقل الفيلق الثالث المنفذين

لعملية الاغتيال وبث اعترافاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وما تبعه من هجوم للفيلق على مقرات الحمزات منحت للجولاني مبرراً للدخول على الخط ومساندة الفيلق الثالث .

وخلال الأسابيع القليلة الماضية تسارعت الأحداث ووصلت عناصر "هيئة تحرير الشام إلى حدود مدينة - اعزاز أبرز مدن درع الفرات، وتم إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت وسم #إدارة واحدة. لعل الهدف الأساسي للجولاني بعدما سيطر على منطقة عفرين ومناطق غصن الزيتون هو إدارة الشمال السوري من خلال حكومة "الانقاذ" دون وجود عسكري معلن .

ويشير الاتفاق الذي حصل بين هيئة تحرير الشام والفيلق الثالث والذي يتضمن استلام الهيئة الإدارة المدنية والاقتصادية والأمنية لمناطق غصن الزيتون ودرع الفرات أنه تم بتهميش واضح لدور الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف المعارض .

جرى ذلك علماً بأن الفيلق يُعتبر جزءاً من الجيش الوطني التابع لوزارة الدفاع التابعة للائتلاف، في حين كان من المفترض أن يكون التفاوض والاتفاق مع الحكومة المؤقتة وليس مع الفيلق لأن هذا الاتفاق سيفضي في نهاية المطاف إلى سيطرة "جهاز الأمن العام" التابع لحكومة الإنقاذ التابعة للجولاني على كل مفاصل المنطقة وبالتالي انتهاء دور الائتلاف.

يُمثل التوغل الأخير لهيئة تحرير الشام في عفرين تطوراً جديداً في خطة الجولاني فقبل ذلك، عملت تركيا على وضع حاجز بين هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري المدعوم من قبل تركيا في أعزاز وعفرين. الآن، ومع ذلك، يبدو أن تركيا قد قبلت ضمنيًا هذه تلك التحركات الجديدة للجولانى، وذلك رغم قيامها بالتصدي له في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام بشكل علني.

ومع ذلك، فمن المرجح أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الجهات الإقليمية الأكبر، هي من ستحدد مستقبل الجولانى. في الآونة الأخيرة، يبدو أن الطرفان الروسي والتركي يهدفان إلى حدوث انفراجه ستؤثر بدورها على ميزان القوى داخل سوريا، خاصة في شمال غرب البلاد. وفي حال توصل النظام السوري والحكومة التركية، إلى اتفاق متقدم كما أشار إليه جاويش أوغلو، ربما يكون أحد شروط هذا الاتفاق هو القضاء على إمارة الجولاني في إدلب، وقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق البلاد، اللتان تمثلان شوكة في جانب كلا الطرفين.

وفي حال حدوث تلك الترتيبات، عندها قد يتجه الجولاني إلى التحالف مع قوات سوريا الديمقراطية في حال رغبة الأخيرة في فتح جبهة مشتركة ضد النظام وعدم القبول بالاتفاق التركي – السوري وتهديده المحتل عليها. ومن جهة أخرى، وفي ظل رفض الجولانى لأي اتفاق قائم على المصالحة بين النظام وتركيا، فمن الممكن أن يعود الجولاني ويتحالف مع رفاق الأمس الذين تعج بهم سجونه ويعيش بعضهم في مناطق سيطرته مثل حراس الدين وبقايا تنظيم داعش ومجموعات المهاجرين المتشددين إلى جانب فصائل أخرى من بقايا الجيش الحر والعناصر المسلحة التي ترفض التصالح مع النظام .

في سياق مغاير ورغم سعي الجولانى إلى إحداث تغييرات فكرية وتنظيمية جوهرية في هيئة تحرير الشام من خلال النأي بها عن الفكر الجهادي المعولم وتحسين صورتها الخارجية، بات من الواضح أيضًا أن تلك التغييرات مرتبطة بتقلُّبات الهيئة المصلحية المرحلية، والتي تتمثّل حاليًّا في تسويق نفسها ككيان معتدل ونزع تهمة تصنيفها بالإرهاب دوليًّا، وتثبيت موطئ قدمها وتمتينه محليًّا. ومع ذلك، فمن المرجح أن يتبدل الوضع في أي لحظة، وستتغير تكتيكات الجولاني معه في غمضة عين حيث يمكنه التراجع عن تلك المراجعات إذا كان يعني ذلك الحفاظ على سيطرته وتوسيع نفوذه في شمال غرب سوريا دون مراعاة احتياجات الشعب السوري أو مبادئ حركته.

المصدر: معهد واشنطن

إبقاء القوات الأمريكية في سوريا

فورين افيرز

جيمس جيفري

(اللغة الإنجليزية) 10 تشرين الثاني 2022

نص المقال:

في مقالته في 10 أكتوبر / تشرين الأول بعنوان "الوجود العسكري الأمريكي في سوريا رصيد استراتيجي أم نقطة ضعف"، يجادل كريستوفر الخوري بأن الولايات المتحدة قد حققت هدفها الرئيسي في سوريا – القضاء على ملاذ آمن لتنظيم الدولة الإسلامية (المعروف أيضًا باسم داعش) الإرهابي- وبالتالي ينبغي التركيز على التفاوض على حل سريع. الانسحاب من البلد الذي يحافظ على وصول الولايات المتحدة إلى المجال الجوي السوري ويحمي الشركاء السوريين الذين قاتلوا إلى جانب القوات الأمريكية. للوهلة الأولى، تبدو هذه الحجة معقولة – بعد كل شيء ، من يريد حربًا أخرى لا نهاية لها؟ لكن الخوري سرعان ما يدحض حجته من خلال الاستشهاد بالآثار المزعزعة للاستقرار للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وهو الحدث الذي أرسل موجات صادمة عبر النظام الدولي على الرغم من فشل الحملة التي تقودها الولايات المتحدة وكان لدى واشنطن القليل من المصالح الاستراتيجية هناك.

في سوريا، على النقيض من ذلك، ينجح النهج الأمريكي، ولو بشكل متواضع، وتكثر المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة. من شأن الانسحاب على الطريقة الأفغانية من سوريا أن يولد صدمة مزعزعة للاستقرار، وهي صدمة من شأنها أن تجعل الفوضى التي رافقت دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القصيرة لسحب القوات الأمريكية من سوريا في عام 2019 تبدو معتدلة بالمقارنة.

لكن المشاكل مع اقتراح الخوري أعمق بكثير من القياس الأفغاني. وأكد الخوري أن بشار الأسد لم ينتصر في الحرب في سوريا. كما لم تجمد إدارة ترامب التمويل الإنساني السوري، كما زعم مقال الخوري عندما نُشر في الأصل (أوقف برنامج استقرار أصغر ثم أعاد تفعيله جزئيًا). والأهم من هذه الأخطاء في التقدير والحقيقة هو حقيقة أن الانسحاب من سوريا سيعرض للخطر المصالح الإقليمية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي. لهذا السبب رفضت إدارة ترامب نهجًا مشابهًا لمقاربة الخوري في عام 2018، وهو قرار أثبتته الأحداث اللاحقة.

والنتيجة الجوهرية لاقتراح الخوري، على الرغم من محاولته الحكيمة التقليل من شأنها، ستكون منح الروس نطاقًا ترددًا دبلوماسيًا وعسكريًا أكبر لزيادة ضغطهم على تركيا وإسرائيل للانسحاب من سوريا أيضًا. سيؤدي ذلك في النهاية إلى ترك سوريا بأكملها تحت سيطرة الأسد، الذي حرض على الحرب، ومنح روسيا وإيران نصراً استراتيجياً. ستقوم الولايات المتحدة بتحويل عملية فعالة نسبيًا داخل البلد تضم 900 جندي فقط – لم يُقتل أي منهم منذ ما يقرب من أربع سنوات – إلى جهد خارجي ضد داعش، على الأرجح بالتنسيق مع الطاغية المسؤول عن مقتل 650 ألفًا والتهجير. من نصف سكان بلاده.

شدد القادة العسكريون في القيادة المركزية الأمريكية علنًا على الحاجة إلى وجود الولايات المتحدة في سوريا، وليس القواعد خارج البلاد، لقمع داعش. نعم، الخوري محق في أن الميليشيات المدعومة من إيران تهاجم المواقع الأمريكية في سوريا – تمامًا كما تفعل في العراق وأماكن أخرى في المنطقة. لكن التراجع يشجع طهران ولا يردعه.

- بشار الأسد لم ينتصر في الحرب في سوريا.

في عام 2018، رفض وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو اقتراحًا مشابهًا لسحب القوات الأمريكية جزئيًا من سوريا والتركيز فقط على محاربة داعش. وخلص إلى أن مثل هذا النهج لن يساعد في الحل على أساس التسوية السياسية التي توصل إليها سلفه، وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، والذي دعا إلى وقف إطلاق النار والانتقال السياسي بقيادة سورية، بما في ذلك المفاوضات مع المعارضة لوضع دستور جديد. كما أن الانسحاب الأمريكي لن يعالج محنة 12 مليون نازح سوري ولاجئ الذين في غياب تسوية سياسية سيخشون بشكل معقول انتقام الأسد. علاوة على ذلك، فإن الانسحاب الأمريكي لن يعالج النفوذ الإيراني المتزايد داخل المؤسسات السورية وتمركز أنظمة الصواريخ في سوريا التي تهدد إسرائيل. ستظل الحرب ضد داعش، ومخاوف تركيا الأمنية المختلفة، ومصير شركاء الولايات المتحدة الأكراد، قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، تحديات ملحة للولايات المتحدة وشركائها.

وبالتالي، بنت إدارة ترامب على جهود كيري من خلال تنسيق العمليات العسكرية الأمريكية والتركية والإسرائيلية لتجميد الصراع وحرمان الأسد من الانتصار. (لا يزال نصف سكان سوريا و30 في المائة من أراضيها، بما في ذلك الكثير من أراضيها الصالحة للزراعة ومعظم مواردها الهيدروكربونية، خارجة عن سيطرته). كما حاولت الولايات المتحدة التفاوض على حل شامل مع روسيا في عام 2019 على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2254. وعلى الرغم من أن موسكو أبدت القليل من الاهتمام بالمفاوضات، إلا أن التجميد لا يزال يعمل. باستثناء المكاسب الطفيفة في أوائل عام 2020، لم تربح قوات الأسد أي أراضٍ إضافية، وكان القتال في حده الأدنى. بعد تردد مبدئي، تبنت إدارة بايدن نهجًا مشابهًا للصراع في سوريا.

كان قرار البقاء في 2018 محفوفًا بالمخاطر؛ كان الجنود الأمريكيون في خطر، وكانت تركيا تعارض بشدة التعاون الأمريكي مع ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية، وشهدت هجمات الأسد الجديدة في الأفق. لكن على الرغم من التوغل التركي في مناطق ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية في عام 2019 – والذي دفع دعوة ترامب القصيرة للانسحاب – وهجوم الأسد الروسي في عام 2020 ضد القوات التركية والمعارضة في شمال غرب سوريا، فإن هدف الاحتواء صامد.

أصبح النجاح النسبي لهذه الاستراتيجية أكثر وضوحًا في السنوات الأربع الماضية فقط، حيث استمر وقف إطلاق النار، ولم تحظ العديد من المحاولات التي قامت بها الدول العربية للحد من عزلة الأسد برد فعل حقيقي من دمشق. الأهم من ذلك، في عصر المنافسة الجيواستراتيجية المتزايدة، بما في ذلك مع روسيا وإيران، يجب على الولايات المتحدة تجنب التخلي عن انتصارات استراتيجية غير ضرورية. قد لا يكون التجميد السوري جميلاً، لكن من المرجح أن يكون ما سيبدو عليه النصر المحدود للمضي قدمًا في سوريا وربما في أماكن أخرى.

المصدر: فورين افيرز

المبعوثة الأممية تحث على رفع العقوبات التي تضر بالمدنيين السوريين

اسوشيد بريس

(اللغة الإنجليزية) 10 تشرين الثاني 2022

نص المقال:

دمشق: حث مبعوث أممي الدول الغربية والعربية على رفع العقوبات المفروضة على سوريا منذ سنوات، محذراً من أن الإجراءات تؤدي إلى تفاقم "الدمار والصدمات" التي يتعرض لها المدنيون السوريون منذ اندلاع الحرب الأهلية في البلاد قبل 11 عامًا.

وقالت ألينا دوهان، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالإجراءات القسرية الأحادية وحقوق الإنسان، إن العقوبات تؤدي إلى نقص الأدوية والمعدات الطبية التي تؤثر على حياة السوريين العاديين.

وجاء في البيان، في نهاية زيارة دوهان التي استغرقت 12 يومًا إلى البلد الذي مزقته الحرب، تفاصيل ما وصفته بـ "الآثار الكارثية للعقوبات الأحادية الجانب في جميع مناحي الحياة في البلاد."

تم فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية منذ عام 2011، بعد أن قام نظام الرئيس بشار الأسد بقمع الاحتجاجات ضد حكمه التي بدأت كجزء من انتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة.

سرعان ما انزلقت سوريا في حرب أهلية. واستهدفت العقوبات صناعة النفط وتحويلات الأموال وعددًا من المؤسسات والمسؤولين من بينهم الأسد.

على مر السنين، تم توسيعها لاستهداف المسؤولين الذين تم إلقاء اللوم عليهم في القمع واستخدام الأسلحة الكيماوية.

وقالت دوهان: "أحث على الرفع الفوري لجميع العقوبات أحادية الجانب التي تضر بحقوق الإنسان بشدة وتمنع أي جهود للتعافي المبكر وإعادة البناء وإعادة الإعمار" ، مضيفًا أن 12 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

قالت دوهان إن 90 بالمائة من سكان سوريا يعيشون حاليًا في فقر، مع محدودية فرص الحصول على الطعام والمياه والكهرباء والمأوى والطهي والتدفئة والوقود.

وأضافت أنه مع "تدمير أكثر من نصف البنية التحتية الحيوية في سوريا بالكامل أو تعرضها لأضرار بالغة" ، فإن العقوبات تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

سوريا في يوم من الأيام دولة مصدرة للنفط، تعتمد الآن على الواردات، وقد أدت تكاليف الوقود المرتفعة الناجمة عن العقوبات إلى ارتفاع الأسعار في كل قطاع تقريبًا.

وتباع الليرة السورية الآن بنحو 5000 ليرة للدولار في السوق السوداء، مقابل 47 ليرة للدولار الواحد في بداية الصراع. وقتل مئات الآلاف وشرد الملايين ودمرت أجزاء كبيرة من البلاد.

وقد عارضت بعض الجماعات الحقوقية تقييم دوهان.

حيث قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن على دوهان مطالبة "النظام السوري بوضع حد لانتهاكاته وجرائمه ضد الإنسانية" كشرط مسبق لرفع العقوبات.

وقالت إن نظام الأسد لم يفتح قط تحقيقًا في مقتل واختفاء عشرات الآلاف من السوريين – ولم يحاسب أي مسؤول على الإطلاق.

وأضافت: "لذلك، نعتقد أنه يجب فرض مزيد من العقوبات على الآلاف من المتورطين في النظام السوري، من أجل مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب."

وقالت دوهان إن منع المدفوعات ورفض عمليات التسليم من قبل المنتجين والبنوك الأجنبية، إلى جانب الاحتياطيات المحدودة من العملات الأجنبية الناجمة عن العقوبات، "تسببت في نقص خطير في الأدوية والمعدات الطبية المتخصصة، خاصة للأمراض المزمنة والنادرة." وقالت دوهان: "لا توجد إشارة إلى الأهداف الجيدة للعقوبات الأحادية الجانب تبرر انتهاك حقوق الإنسان الأساسية".

المصدر: اسوشيد برس

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces